Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

السيدة فاتو بنسودا
المدّعيّة العامّة للمحكمة الجنائية الدولية

بيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في ليبيا، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1970 (2011)

نيويورك
8 أيار/مايو 2013

يُرجى المطابقة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

1- شكراً، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمرة الخامسة بشأن الوضع في ليبيا منذ إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية في شباط/فبراير 2011.

2- عندما أحال مجلس الأمن الوضع في ليبيا إلى المحكمة، كان قد قصد أن يكون ذلك في مصلحة تحقيق السلم والأمن. وقد شهدنا جميعاً التطورات في ليبيا منذ زوال نظام القذافي. وعلى الرغم من التقدم الجوهري الذي أُحرز في مسيرة الخطو بليبيا إلى الأمام على طريق الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لا يزال هناك العديد من التحديات. ولم يكن قصد هذا المجلس عندما أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم فحسب، ولكن أيضاً لتأمين سلام دائم للشعب الليبي. وبناءً على ذلك، يجب على هذا المجلس الاستمرار في مساعدة ليبيا خلال الأوقات الصعبة التي تواجهها. ولا يمكن للعدالة والسلم أن يسودان إلّا من خلال جهودنا المنسقة والمشتركة.

السيد الرئيس،

3- بعد الطعون التي قدمتها الحكومة الليبية في مقبولية الدعوتين المرفوعتين في حق سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، ووفقاً لنظام روما الأساسي، تم تعليق التحقيقات فيما يتعلق بهاتين القضيتين. وقد قطعت قضية سيف الإسلام شوطاً كبيراً ولم يتبق أمامها سوي نطق الدائرة بشأن الطلبات المقدمة من جميع الأطراف، ونحن نتوقع أن تقوم الدائرة بذلك في المستقبل القريب. ولم يُقدم مكتبي رده على طعن ليبيا في مقبولية القضية المرفوعة في حق السنوسي إلّا في الأسبوع الماضي. ومن الجدير بالثناء أن تلتمس ليبيا حقوقها بموجب النظام الأساسي من خلال عملية قضائية. وتبرهن ليبيا بذلك على فهمها الكامل للفرق بين الولاية السياسية للمجلس والولاية القضائية للمحكمة، حتى ولو كان هذا المجلس هو الذي أحال الوضع إلى المحكمة.

4- والأهم من ذلك، أن ليبيا تُشارك في تطوير القانون: فبغض النظر عن النتيجة، ستضع إجراءات المقبولية الجارية في المحكمة معياراً للسنوات القادمة لكيفية تفاعل المحكمة مع الدول بخصوص الإجراءات القضائية الوطنية. وكما يُملي النظام الأساسي، يجب على الدولة التي تسعى إلى الحصول على قرار بعدم مقبولية القضايا المعروضة أمام المحكمة إقناع القضاة بأنها تحقق بصدق مع نفس الأشخاص بشأن نفس السلوك قيد التحقيق من قِبَلِ مكتب المدعي العام وتلاحقهم قضائياً لذات السلوك؛ هذا هو القانون ولن يُقبل أي شيء دون ذلك. وباتخاذ إجراءات قضائية نزيهة وعادلة وشفافة في حق جميع الجناة المزعومين، مع الاستمرار أيضاً في احترام العملية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، يمكن لليبيا أن تقدم مثالاً تحتذي به الدول الأُخرى دائماً.

السيد الرئيس،

5- نظراً لاتساع نطاق الجرائم المرتَكبة في ليبيا والتحدّيات التي تواجه الحكومة الليبية الجديدة، لا تزال ولاية المحكمة الجنائية الدولية ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا. وعليه، يواصل مكتبي إجراء التحقيقات في الجرائم التي ارتُكبت في ليبيا.

6- ويعلم مكتبي بادعاءات الجرائم الخطيرة التي ارتكبها مسؤولون في نظام القذافي السابق؛ البعض منهم الآن خارج ليبيا. ونحن منخرطون حالياً في عملية توثيق أخطر تلك الجرائم والأنشطة الحالية لأولئك المسؤولين الذين يتحملون القسط الأكبر من مسؤولية ارتكابها. ويعتزم المكتب اتخاذ قرار بشأن قضية ثانية في المستقبل القريب، كما سينظر في قضايا إضافية بعد ذلك؛ وهو ما سيتوقف على مدى تقدُّم حكومة ليبيا في تنفيذ استراتيجيتها الشاملة.

7- وما زال مكتبي يشعر أيضاً بالقلق إزاء مزاعم الجرائم التي ارتكبتها قوات المتمردين، بما في ذلك طرد سكان تاورغاء الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، والاضطهاد المزعوم الجاري لمجموعات قبلية على أساس انتمائها المحتمل لنظام القذافي، وحوادث محدّدة لم تُأخذ موضع الاعتبار حتى الآن؛ مثل: مزاعم إعدام 50 شخصاً في محيط فندق المهاري في سرت في تشرين الأول/أكتوبر 2011، ومزاعم الاحتجاز التعسفي والتعذيب وأعمال القتل وتدمير الممتلكات التي صاحبت العمليات التي شنتها الحكومة الليبية والميليشيات في بني وليد في أيلول/سبتمبر 2012.

السيد الرئيس،

8- يحدد التكامل والتعاون العلاقة بين المحكمة والنظم القضائية الوطنية. وبالتالي، كلاهما ضروري لتنفيذ العدالة الدولية والمعاقبة على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وقبل كل شيء، كلاهما ضروري لضمان أن الملاحقة القضائية للعدد القليل لا تؤدي إلى إفلات العدد الكبير من العقاب. ولهذا السبب، يواصل مكتبي استكشاف إمكانيات من شأنها أن تُعزز الأنشطة القضائية المشتركة بينه وبين حكومة ليبيا لتوطيد التكامل.

9- لقد التقيتُ مؤخراً النائب العام الليبي الجديد، السيد عبد القادر رضوان، والمسؤول الليبي المختص بالاتصال مع المحكمة الجنائية الدولية، الدكتور أحمد الجهاني، اللذان جاءا إلى لاهاي بناءً على طلبي لمناقشة تحقيقاتنا الجارية. وقد تركَّزت المناقشات البنّاءة والمثمرة بين مكتبي والوفد الليبي على التعاون وتنسيق الجهود للمُضي قُدماً بأنشطة المكتب في مجال التحقيق داخل ليبيا وخارجها على حدٍّ سواء. وأوضحت هذه المناقشات الأوّلية الإيجابية استعداد المكتب وحكومة ليبيا للتعاون معاً من أجل تعزيز التحقيقات التي يمكن أن تؤدّي إلى اعتقال وتسليم الجناة المزعومين، سواء داخل ليبيا أو خارجها. وأنوي السفر إلى ليبيا قريباً لإجراء مزيد من المناقشات مع أعلى السلطات السياسية.

10- واسمحوا لي أن أُشدد على مدى أهمية عملنا جميعاً معاً مع حكومة ليبيا لتحقيق استراتيجية شاملة للعدالة. وينظر مكتبي بعين التفاؤل إلى التحولات الكبيرة الناجحة التي تحققت في ليبيا؛ بما في ذلك إجراء أول انتخابات ديمقراطية بعد أكثر من أربعة عقود، وتنصيب حكومة جديدة في تشرين/نوفمبر الماضي، وتعيين مدعٍ عام جديد في الشهر الماضي.

11- ولا يمكن لعلامات التقدم هذه أن تحجب التحدي الذي تواجه ليبيا في التصدي لتركة سنوات عديدة من الإفلات من العقاب. فلا ينبغي أن تواجه ليبيا هذا التحدي وحدها. وعلى نفس المنوال، يجب على ليبيا أن تدرك أنه مع التدخل الدولي في ليبيا، وفي سياق كل التطورات التي جرت في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن ما يحدث مع الجناة في ليبيا يسطر صفحة في كتب تاريخ العدالة الدولية، بغض النظر عن المكان الذي تجري فيه تلك التحقيقات والمحاكمات. ويجب أن تكون هذه التحقيقات والمحاكمات مثالاً ساطعاً لما يمكن تحقيقه من خلال المساعي البشرية لتحقيق

العدالة. فبالنسبة لليبيا، يمكن أن تكون لحظة هذه المحاكمات بمثابة لحظة محاكمات نورمبرغ؛ اللحظة التي من شأنها أن تسعى للشموخ بسيادة حكم القانون وصون الإجراءات القانونية وحقوق الإنسان لأجيال المستقبل.

السيد الرئيس،

12- يتطلع مكتبي إلى مناقشة أفضل السُبل للمُضي قُدماً مع النائب العام رضوان ومع السلطات الليبية، لنُحدّد كيف يمكننا أن نتعاون وننسق جهودنا لضمان خضوع جميع الجناة المزعومين للمساءلة.

13- كمدّعيّة عامّة، لا يُمكنني ولا ينبغي لي الخوض في الاعتبارات السياسية، كما لا ينبغي لي إطلاقاً تمديد تفسير المعايير المعتمدة في روما. وعلى حَدٍّ سواء، لا ينبغي أبداً لهذا المجلس أو لأعضائه أو لأي دولة السعي للتدخل في الإجراءات القضائية للمحكمة في هذا الخصوص.

14- وبغض النظر عن ذلك، إنني أتطلع إلى مواصلة المناقشات مع هذا المجلس حول الطريقة التي يمكننا بها التأكد من أن متابعتنا المنسقة للحالات المُحالة إلى المحكمة - مثل ليبيا - تسمح لنا بحشد مواردنا ومعارفنا الكبيرة لضمان سيادة السلم والعدالة في ليبيا.

شكراً لسيادتكم.